



إخوتي، ما دفعني إلى كتابة هذه الكلمة ابتداء هو أحداث "مسكنة"، وما عقبها من تصرف الطرفين في جماعتي الأحرار والدولة مع الحادثة.

سالت دماء، وخرجت روايات متضاربة لسنا ملزمين أن نرجح إحداها على الأخرى. فتناقل روایة غير موثقة على أنها الحق المبين وإنما بما جاء فيها هو من التعصب وانعدام الحكم.

وليس قبول رواية أمير جماعة الدولة بمسكنة بأولى من قبول رواية شرعي الأحرار. بل ولا علاقة لقضية التحكيم بقبول أية رواية أو ردتها.

ما يهمنا الآن هو أن الطرفين دُعوا إلى التحكيم الشرعي، وهذا هو الجزء البَيْن الظاهر للجميع من القضية، فلا ينبغي أن يشغّب عليه بروايات متضاربة أو بالطعن في منهج أية جماعة، كما بيّنت في كلمة (الأخطاء المركبة)، ولا أن يشغّب عليها بمحاولة إثبات شرعية الدولة، فرفضها للتحاكم المستقل لا يزيد "شرعيتها" إلا نفياً. الأمر البَيْن الظاهر أن الأحرار أحسنوا معاملة أسيرهم "أبي دجانة" وأطلقوا، ثم استجابوا لدعوات التحكيم كدعوة الدكتور يوسف الأحمد.

وفي المقابل لا زالت جماعة "الدولة" تحتجز بعض الأسرى من الأحرار، ولا زالت مغتصبة لبعض مقرات وأسلحة الأحرار في "مسكنة"، ولم تستجب لدعوات التحكيم من طرف محايده، ولم تعلن عن أسبابها لعدم الاستجابة. وأقول هنا وبصراحة:

هذا كله من الظلم والبغى والإعراض عن حكم الشرع! ولا بد من تسمية الأشياء بسمياتها. ومثل هذا التصرف الظاهر يجعلنا - آسفين - لا نتسرع في رد ما سمعناه من حوادث كثيرة عن وضع جماعة "الدولة" يدها على مقرات وأسلحة ومتلكات الفصائل المجاهدة الأخرى دون وجه حق. وحقيقة إخواني الوضع لا يتحمل المجاملة و"التطبقة" على التجاوزات الخطيرة. فالنظام يحشد ضد حلب، والظالم بين المجاهدين أنفسهم موجود!

لماذا ترفض جماعة "الدولة" الاحتكام إلى الهيئة الشرعية في حلب؟ أو إلى أي طرف شرعي ثالث؟ بأي شرع وبأي عقل تريد الجماعة أن تكون الخصم والحكم في الوقت ذاته؟ أصدرت جماعة "الدولة" في حلب عقب امتناعها عن التحكيم بياناً تقول فيه:

إنها لا ترفض الاحتكام إلى الشرع بدليل أنها أنشأت محاكم مشتركة في العديد من القضايا. طيب، وما الفائدة في هذه المحاكم إن كان صاحب الخصومة مع الدولة يصر على رأيه وروايته وتصر جماعة الدولة على رأيها وروايتها، فلا يبيت في الأمر طرف ثالث، فتبقى القضية معلقة؟!

ما الفائدة إذا كانت الجماعة لا تتمكن طرفاً ثالثاً من التحرى وتنقصي الحقائق ولا تعتبر حكم أحدٍ غيرها ملزمًا؟! ثم هل الوقت مناسب لترك الدولة أسبوعاً وأسبوعين قبل أن تقبل بتحكيم ثالث، ثم مثلها أو أكثر لتحديد هذا الثالث، ثم مثلها أو أكثر لعقد الجلسة الأولى؟؟!! النظام يتوجه لحلب ويدركها يا عباد الله! والكل يستعد لسحق المجاهدين قبل "جنيف 2"! هل تقبل الدولة حقيقة برقة الأمة ومحاسبتها وتوجيهها؟ أم أن الناصح الطليق مشكوك في أمره؛ لأن الطواغيت تركوه! والأسير لا يُقبل حكمه؛ لأنه محجوب عن الواقع! والذي خارج ساحة الجهاد قاعد لا يفتني لمجاهد! والذي في الساحة خالط فصائل "ملوئة" فغسلوا دماغه؟!

لماذا لا يُقبل بالدكتور "عبد الله المحيسيني" مثلاً كمحكم؟ فالرجل صاحب علم شرعي ومجاهد وصاحب منهج نقى -حسبه- والله حسيبه-. وساع على الأرمدة، والمسكين، و قريب إلى المجاهدين جميعاً، ولم يتكلم في أحد منهم بسوء. وإذا كانت جماعة "الدولة" لا ترى إلا نفسها فهل مشروعها مشروع أمة بالفعل؟!

وإذا كانت لا تقبل بهيئة شرعية مستقلة فإلى من يتحاكم عوام الناس ممن ليس لديهم قدرات إعلامية ليطلعوا الناس على مظلومتهم مع الدولة؟

سيقول قائل: (تنصب نفسك محاميًّا عن هؤلاء الناس؟). نعم! وإنما نفعل بالأحاديث الكثيرة عن منع إنكار الظلم وتغييره، وإنما يعم العقاب وندعوا فلا يستجاب؟! إنها سفينة خرقها في جانب يؤدي إلى غرق الجميع.

عندما تقع مظالم، ويرى عامة الناس في حلب مثلاً أن "الشريعة" ليست أمراً متفقاً عليه بين المجاهدين أنفسهم. فالمحكمة الشرعية التي رضي بها المجاهدون ليست شرعية عند جماعة الدولة، وتقع عليهم مظالم فلا يستطيعون الشكوى إلا إلى فئة من ظلمهم نفسه، فماذا تتوقع من عامة الناس إن اجتاز النظام حلب في قابل الأيام، وهو ما تظهر له إرهادات؟ وهل سنكرفهم حينئذ إن لم يثقوا بالمجاهدين، ولا بدعوتهم إلى الشريعة؟ وهل سنضع اللوم كله عليهم إن نشأت صحوات؟ ونتغنى بمظلومية الدولة بعدها؟!

ثم لو أصدرت محكمة شرعية ارتضاها عامة المجاهدين حكمًا بحق أحد أفراد جماعة "الدولة" فامتنتع الجماعة عن تسليمه لها فماذا يعني هذا إلا عدم الاعتراف بشرعية هذه المحكمة؟

وما سبب عدم شرعيتها عندكم يا شباب الدولة؟ لأنها تحكم بغير الشرع؟ فبينوا هذا للناس وأثبتوه، وإنما المانع من نفاذ قضائها فيكم؟

رفض التحاكم إلى هيئة مستقلة ليس خطأ ثانويًا يمكن تجاوزه، بل هو نقض لما شرع الجهاد من أجله.

ثم بأي حق تتحجز جماعة الدولة أسرى من المجاهدين؟! دخلت النار امرأة في هرة حبستها على هيئة ظالمة. فكيف بمن يحبس مسلماً، بل مجاهداً في وقت جهاد العدو بالأبواب؟!

ثم بأي حق تستولي على مقراتِ وأسلحة للأحرار؟! وقد صح عن نبينا -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: (لي الواجد يحل عرضه وعقوبته)، أي تأخر القادر على السداد بالمال يحل إغلاظ القول له، والتشنيع عليه، ويحل للقاضي عقوبته كالحبس. هذا في المال المأخوذ عن طيب نفس من أخيك وتأخرت في سداره، فكيف بممتلكات مغصوبة، بل بأسلحة في وقت حرب؟!

فهل يلام إخوانكم إن نالوا منكم وأغلظوا لكم القول لأجل ذلك؟!

وهل يتفرغ عاقل لللومهم بدل أن يأمركم أنتم بأداء ما عليكم وحسم المشكلة؟!

وإن كان يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين كما روى مسلم، فكيف بسلاح مغصوب وقت حرب يا شباب الدولة هداكم الله؟ أقول ذلك كله بصراحة ووضوح في الوقت ذاته الذي أهدى فيه إخواني الأحرار وأدعوهم إلى ضبط النفس.

وحتى تكون دعوتي هذه مقبولة فلا بد من إنصافهم، وبيان أنهم أحسنوا بإطلاق الأسير، وقبول التحاكم وأساء الآخرون.

أقولها من أجل هذا المولود الذي انتظره الجميع، وبشر به النبي -صلى الله عليه وسلم-...جهاد الشام.

أقولها لحقن الدماء، ولأستحث همكم يا أحبيتي علاء الدولة، ويا من هاجرتم في سبيل الله نحسبكم.

أقولها وأنا أعلم أنني أهيج عش دبابير النت. أقولها وأنا أعلم أن الإصلاح والتوصيب أمر لا يروق للنظام العالمي البوليفي الذي يغذي الغلو وخطاب الكراهية؛ لتشويه صورة الجهاد.

فإن كان كلامي سيؤدي إلى الهجوم علي أو أذني من هؤلاء جميعاً فأنا فدائكم وفاء الحفاظ على هجرتكم وجهادكم، فوالله إني لأحب عقلاكم الأشداء على الكفار الرحماء بالمؤمنين.

ولقد رأيت في حياتي أنساً يسعى أحدهم على أرملة أخيه الذي توفي في الجهاد ليعرفها وأطفالها عن طلب العون من أحد على الرغم مما كان بينه وبين أخيه من خلاف، في الوقت ذاته الذي يقعده فيه سفهاء من خلف الشاشات يطعنون في هذا المخلص -نحسبه-. بدعوى الانتصار للمتوفى في هذا الخلاف، وهم لم يعيروا الأرملة وأيتامها بشيء!! فارتفاع في عيني الناصح الرحيم، وسقط المجمعون مُدعي المناصرة!

فيما قادة "الدولة" اتقوا الله، ولا تكونوا كالتي نقضت غزلها، ولا تسحبوا من رصيدهم عند الله، ثم عند الناس.

ويا شباب "الدولة"، يا من يُشهد لكم بالشدة على الكفار والاستسال في سبيل الله فيما نحسبكم، أربأ بكم أن تقعوا فيما نشنع عليه عند غيرنا فتكونوا ممن يأمرون الناس بالبر وينسون أنفسهم، وهم يتلون الكتاب، ولا يشعرون!

فتأنرون الناس بالتحاكم إلى كتاب الله، وتتلتون قوله تعالى: (إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا) ثم إذا دعياكم إليه فلتتم عندنا محاكمنا فتحكمتم بالنص، وعطلتم دلالته!

وإن استجزتم شيئاً من الظلم لـ"مصلحة الإسلام" في نظركم فعلتم كما فعل أصحاب الشعارات الإسلامية في مصر؛ إذ عصوا بحجة المصلحة!

وإن أطعتم قادتك طاعة عبياء أو خفتم مساءلتهم ومراجعتهم شابتهم في هذا جنود الجيوش النظامية ببلاد المسلمين وهربتم من فتنة الطواغيت إلى فتنة الأمراء!

ولا تلتفتوا إلى من يوهم بأن البديل عن مشروع الدولة هو المشاريع "الديمقراطية" المُسيّسة، بل في الساحة فسائل عديدة دعوتها دعوتكم.

وأقول هنا: نحن اليوم نهدئ النفوس، وننفر عن رفع السلاح ضمن معطيات الحاضر، لكن إن استمر رفض الاحتكام، وقعت فتن أخرى لا يمكن تحديد الباغي فيها دون احتكام فانفلت زمام الأمور، ووقع منمن نهدئهم اقتصاص -بل وبغي-

فلا يغرننا أحد بفعلهم، بل ليقل لنفسه: (يداك أوكتا وفوك نفح)!

ختاماً:

من أجل نزع فتيل الفتنة بالشام، فإن على الأطراف التي ترفع شعار أنها مشروع الأمة وتريد دعم الأمة أن تقبل برقابة الأمة، خاصة من الذين يعيّنون المجاهدين بعلمهم، ودعوتهم، وما يملكون على جعل كلمة الله هي العليا والدين كله لله، لا لم Democratiyas ولا تطويق لنظام الاستعباد الدولي.

على الجبهة الإسلامية أن تقبل هذه الرقابة وأن تتمتع بمصداقية كاملة، وهي تسير في حقل الغام بين مشاريع الاحتواء والتقطيع، وأن تؤكد براعتها من أية مشاريع مشوّبة لمن يدعون بها وصلاً، وعلى جماعة الدولة أن تقبل هذه الرقابة والتوجيه وتثبت قدرتها على إشراك الأمة في مشروعها، وتسارع إلى إطلاق أسرى إخوانها من الأحرار وتخلية مقراتهم وسلامتهم وقبول التحاكم إلى هيئة مستقلة في القضايا العالقة والتي ستنتج.

وعلى مناصري الجهاد أن يعلقوا مناصرتهم لأي فصيل على ما سبق.
والله تعالى أعلم. وصلي الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المصادر: